



العلم تواكب تحضيرات المؤتمر العام الخامس عشر لحزب الاستقلال

سياسيون وحقوقيون وفنانون ورياضيون وأدباء وفاعلون جمعويون

4 أيام



سيمثل يوم تاسع يناير المقبل يوما بارزا في الحياة السياسية في المغرب، لأنه سيعرف إعطاء إشارة الانطلاق لأشغال المؤتمر الخامس عشر لحزب الاستقلال. سيمثل هذا الموعد يوما بارزا لأن المؤتمر يهتم أحد أهم الأحزاب السياسية في المغرب إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ماضيا وحاضرا، فلقد كان الحزب الوطني الذي قاد الجهاد الوطني ضد الاستعمارين الفرنسي والاسباني وأطر كل كبيرة وصغيرة في هذا الجهاد ونجح في إخراج هذا الاستعمار ذليلا، خائبا، وهو اليوم يقود المشهد السياسي والحزبي على الخصوص، يحتل المراتب الأولى في كل ما يتعلق بالتمثيلية والانتخابات، بداية من أصغر وحدة تتعلق بالتمثيل الجماعي القروي والحضري الى النيابية التشريعية مروراً بالنيابة المهنية والجهوية والاقليمية.

حزب مسنود بقوة مناضليه الذين تؤكد الاحصائيات الأولية أن عددهم يتجاوز الثلاثمائة ألف منتشرين في جميع أجزاء الوطن، في حواضره كما في بواديته، في سهوله كما في مرتفعاته، ويتميز بقوة تنظيمية قل نظيرها تمكنه من أن يعرف كل لحظة وحين نبض الشعب وينجح في مساندة هذا النبض، واليوم يوجد الحزب في دفعة الحكم، وهذا أمر لم يتكرر في الماضي، لأن الحزب كان مستهدفا بقوى الفساد السياسي والاقتصادي، وما أن برز بصيص من الأمل في دمقرطة الحياة العامة من خلال تنزيله العملية الانتخابية حتى تأكدت ثقة الجماهير في هذا الحزب وتبوء المرتبة الأولى.

هذا الحزب، بكل هذا الرصيد، وبكل هذا الاشعاع وبكل هذا الوزن سيعقد مؤتمره طيلة أيام 9 و10 و11 يناير القادم بمدينة الرباط ومن الطبيعي أن يمثل هذا المؤتمر حدثا بارزا جدا في الحياة السياسية المغربية وفي المنطقة برمتها.

«العلم» في متابعتها لهذا الحدث ستؤكد هذه الأهمية البالغة التي يتفاعل بها المجتمع المغربي بجميع مكوناته وفئاته مع مؤتمر الحزب وستعطي الكلمة في هذا الشأن للسياسيين والنقابيين والحقوقيين والفاعلين الجمعويين والرياضيين والفنانين والأدباء والكتاب بمختلف انتماءاتهم السياسية وعلى اختلاف مواقفهم وآرائهم، كلهم يجمعون على أن الأمر يتعلق بمؤتمر حزب وطني بارز وكبير بمواقفه ونضاله المستميت من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية.

نور الدين بنعبد النبي الكاتب العام للجنة الوطنية
الأولمبية ورئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة السلة
نتظر أن يضع حزب الاستقلال
المسألة الشبابية ضمن أجندة مؤتمره

الأخ عبد الله البقالي رئيس لجنة الإعلام:

مؤشر قياس أوضاع الإعلام اتجه خلال السنين الماضية نحو التحسن مسؤولية حرية الإعلام جماعية بين الدولة والمهنيين والمقاولات

خص الأخ عبد الله البقالي رئيس لجنة الاعلام الفريق الصحفي المكلف بمتابعة التحضيرات المتعلقة بالمؤتمر 15 لحزب الاستقلال بحوار نشر نصه كاملا

بل إن بعضا من هذه الصحف اقتنع أن مبيعاته لن تزيد إلا بنشر صور وعناوين مثيرة عن هذه المؤسسات. طبعاً لا يمكن الادعاء بأن الأوضاع مثالية، بل الموضوعية تحتم القول بأن المسير لا يزال متعباً، وهناك قوى للحزب نحو الخلف في إطار معادلة مستعصية على الفهم، ووثيقة الاعلام ترصد بدقة تفاصيل هذا المشهد. ولكن وبكل يقينية فإن الأوضاع تطورت نحو الأفضل.

س- يلاحظ أن الوثيقة لم تقتصر على المكونات التقليدية للمشهد الإعلامي وأدرجت لأول مرة قضايا إعلامية تبدو جديدة على اهتمامات الحزب؟

ج. هذا صحيح تماماً، فلقد اتسعت الوثيقة لتشمل مكونات رئيسية ومركزية

نعيشها اليوم، كيف تقارب وثيقة الاعلام هذه المقارنة؟

ج: من المؤكد أن لكل مسيرة مراحل تتباين فيها الأوضاع ويتحرك فيها مؤشر التقييم صعوداً ونزولاً. ويحاول البعض اليوم أن يلغي تاريخ العمل والنضال في هذه المسيرة الطويلة والشاقة، وبما أن ذاكرة هذا الشعب لا يمكن أن تخضع لأية وصاية فإنه من المستحيل أن يتوقف أي كان في محو هذا التاريخ.

س- ولماذا اختارت اللجنة التحضيرية إدراج الاعلام ضمن القضايا التي قدرت أنها تحظى بأهمية الآن؟

ج: أولا ملف الاعلام كان حاضرا باستمرار في نضالات وانفعالات الحزب، فلقد حظي هذا الملف بمتابعة مهمة طيلة الزمان الذي يفصلنا عن الاستقلال، وحزب الاستقلال لم يكتف بالانتظار في هذا المجال بل كان مبادرا وممارسا في هذا الحقل الذي كان مليئا بالأفهام. فالنضال من أجل حرية الصحافة وحرية التعبير لم يبدأ قبل أيام كما يحاول البعض أن يصور ذلك، بل لدينا ركام مهم من النضال على هذا المستوى، ولقد دفع المناضلون ثمن نضالهم المستميت، فاسماء مرموقة من صحافة الحزب تعرضت لمحاكمات جائرة وسجن بعضهم، بل تعرضت مطبعة صحافة الحزب إلى التدمير والخراب على يد رجال الحزب أوفقي، لذلك لا يمكن الفهم أن هذه القضية جديدة على نضالات الحزب.

س- وهل من مثال على ذلك؟

ج: طبعاً، هناك سلة كبيرة من الأمثلة، ولن أدخل في تفاصيل تحسين المشهد الاعلامي الوطني المكتوب والمسموع والمرئي والإلكتروني. ولكن مع ذلك يمكن أن الأخط بان اهتمامات المهنيين لم تعد محصورة على قضايا الحرية والتشريع كما كان في السابق، بل اتسعت لتشمل قضايا مهنية كثيرة. وهذا مؤشر على أن قضية حرية التعبير لم تعد مطروحة بنفس الحدة كما كان عليه الأمر في السابق، وما أنتم تلاحظون أنه عمليا لم تعد هناك خطوط حمراء يستحيل تجاوزها، ولم تعد هناك قضايا مقدسية لا يمكن الاقتراب منها. فجميع المؤسسات التي كان محرما عمليا وفعليا نشر أي شيء عنها عدا ما تعلق بأخبار التشييدات والاحتفالات أصبحت اليوم تغطي المعالجات المتعلقة بها صحف كثيرة.

س- وسمحوا لي أن أعيد صياغة السؤال بالقول، لماذا يثبث حزب الاستقلال بنظره على الاعلام في انشغالاته؟ وعلى هذا المستوى أجب بان الاعلام حافظ على راهنته في جميع المراحل التي اجتازتها بلادنا، ذلك وجد باستمرار موقعا مقدما له في انشغالات الحزب، ثم إن الحزب قدر دائما أن الاعلام يمكن أن يقوم بدور القاطرة في عملية التغيير المنشودة.

س- تحدثت عن عهد مضي، قلت إن المناضلين دفعوا الثمن فيه غالبا، هل من مقارنة بين ذلك العهد والمرحلة التي



بالغة جدا يقع الحديث عن السينما. س- يجري الحديث عن واقع حرية الاعلام في بلادنا باللقاء المسؤول على جهة واحدة، هل الإدارة والدولة بصفة عامة هي المسؤولة فعلا ولوحدها عما يقع في بعض الأحيان من مساس بحرية الاعلام في بلادنا؟

ج- أنتم تطرحون سؤالاً يهم أحد أكبر الإشكالات المرتبطة بالموضوع، من المسؤول عن أساس حرية الصحافة في المغرب، هل الدولة، هل المهنيين؟ ولا أقبل شخصيا الحديث عن هذه القضية بموازاة الحرية بالمسؤولية خصوصا إذ أخذت هذه المسؤولية مفهوم الانضباط وإحكام الرقابة الذاتية.

نعم، الدولة لها مسؤولية كبيرة فيما يحدث، لا يجب أن ننسى أن أهم وسائل الاعلام العمومية لا تزال مؤمنة، شكلا ومضمونا رغم أن تمويلها عمومي، وهامش الحرية يضيق بشكل كبير في هذه المؤسسات إن لم يكن يعيش أختناقا حقيقيا، الدولة أيضا مسؤولة عن التشريع المتخلف الذي لا يمكن الحديث عن أي تطور دون وجود تشريع متطور وحدائي، الدولة مسؤولة أيضا على ترقية أوضاع المقاولات الإعلامية، فإذا كانت الدولة مثلا منحت قطاعات كثيرة امتيازات لتوفير شروط تطورها فإنها أحجمت لحد الآن عن القيام بذلك بالنسبة للمقاولات الإعلامية، ثم إن الدولة مسؤولة أيضا فيما يقدم عليه بعض المسؤولين بصفة علنية أو سرية في تحريك متابعات ضد الصحافة، بتضح فيما بعد أن الهدف منها يكون في التصفية، لكن لا يكفي أن نقول كل هذا ونصمت، بل لابد أن ندرج مسؤولية المهنيين أيضا، وعلى هذا المستوى تثير الوثيقة إشكالية أخلاقيات المهنة، فمستوى الأداء المهني يعرف في كثير من المواقع انحذارا وانحطاطا فظيلا، وهناك من بعض المهنيين الذين يعتبرون أنهم فوق المجتمع والناس وجميع الفواعل، أي أن مهنتهم تحسنهم وتحميهم وترفع من قيمتهم مقارنة مع المواطنين، يجب أن نعترف بأن أعراض الناس تهتك، والسب والقدف يمارس ضد المواطنين والمسؤولين، ناهيك عن سيادة بعض المظاهر المخجلة التي تهم الذمة؛ لذلك نقول بان المسؤولية جماعية س: كلمة أخيرة إذا سمحت؟

باسم أعضاء لجنة الاعلام أشكر الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية على مناقشتهم الجادة والمسؤولة لمشروع وثيقة الاعلام، هذه المناقشات التي كانت غنية وأضافت قيمة حقيقية للوثيقة، ولقد سار عنا في اللجنة إلى إدخال جميع الاقتراحات وأصبحت الوثيقة شبه نهائية تنتظر مصادقة المؤتمر.

«اعتقد أن المشهد السياسي بالمغرب يعيش مخاضا كبيرا اليوم على اعتبار الوضع الذي تخلفه كثرة الأحزاب السياسية ببلادنا و تشابه البرامج حتى أصبح معه المواطن المغربي غير قادر على التمييز بين هذه البرامج وبالتالي الأحزاب المشكلة لهذا المشهد في الوقت الذي كان من المفترض أن يقتصر العمل السياسي على كتلتين فقط على غرار ما هو حاصل بالدول الديمقراطية والمتقدمة، وهذا الأمر يصعب على المواطن الاختيار والتمييز بين هذه الأحزاب وهذه البرامج، وهذا الأمر نكل تأكيد هو ما فرض ضعفا في المشاركة خلال الانتخابات السالفة... والحقيقة أنه بالرغم من هذا الواقع فإن حزب الاستقلال استطاع خلق التوازن الداخلي الذي مكّنه من احتلال المكانة التي يتواجد بها الآن كحزب وطني رائد في المشهد السياسي ببلادنا والدليل على ذلك هو ثقة المواطنين فيه مما مكّنه من قيادة مسيرة الحكومة الحالية... و عبر التاريخ السياسي الوطني كان هذا الحزب حاضرا في المشاركة الفعلية والخبيرة إلى جانب أحزاب الكتلة الديمقراطية... و حزب الاستقلال الذي كان لي الشرف في الاستفادة من برامجه سابقا سواء في العمل الجمعي داخل المخيمات الصيفية إلى جانب جمعية الترقية والتخيم، أو في إطار العمل الشبابي إلى جانب الشبيبة الاستقلالية يؤكد أن هذا الحزب له الفضل الكبير في تكوين شخصية الإنسان المغربي عموما لأنه هو الحزب الذي تواصل دائما مع المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم العمرية وهذا هو العمل الحقيقي المفترض العودة إليه وبالتالي إعطاء نفس جديد للعمل السياسي ببلادنا... إن حزب الاستقلال بكل تأكيد بصم العمل الحكومي الحالي ببصمات طيبة وأعطى دفعة تظهر ملامحها للعبان وأنا على يقين باننا سنعيش مستقبلا على نتائجها الإيجابية... إننا كرياضيين ننتظر ونحن على يقين أن مؤتمر حزب الاستقلال سيضع ضمن أجندة نقاشاته المسألة الشبابية وبالتمعية ببلادنا إلى الأمام... أتمنى التوفيق لهذا الحزب في هذه المرحلة التاريخية من عملنا السياسي وكل تأكيد سنتنظر خلاصات وتوصيات هذا المؤتمر...»



في هذا السياق، لذلك أصر أعضاء اللجنة التحضيرية العامة أثناء مناقشتهم للتقرير الذي تقدمت به أمامهم على تغيير اسمها من وثيقة الاعلام إلى وثيقة الاعلام والتكنولوجيات الحديثة لأنها تعالج قضايا الاعلام المكتوب والسعي والمرئي ثم إنها تدرج وسائل الاتصال الحديثة من أنترنت وهاتف نقال وثابت، ثم، وهذا يكسي أهمية